

أخبار

ابناء «البارد» يحتجون على وقف خطة الطوارئ

نقذ أبناء مخيم نهر البارد، أمس، اعتصاماً امام المقر الرئيسي لوكالة الغوث «الاونروا» في بيروت، احتجاجاً على قراراتها بوقف خطة الطوارئ لاغثة المخيم ورفضاً للتباطؤ في إعادة اعمارهم. وطالب عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» علي فيصل، «الاونروا» بـ«العودة عن قراراتها السابقة وبتحمل مسؤولياتها ازاء اغثة أبناء المخيم»، داعياً الى «التنبه من خطورة مشاريع الفتنة التي تحاول «الاونروا» عبر بعض موظفيها زرعها بين الفصائل والشعب والحركات، من خلال غرفة العمليات المشكلة من ادارة لبنان وموظفيها الأمنيين واستخدام ادارة المنطقة أداة لها».

«حقوقك بالمديني» في ساحة الشهداء

تحت شعار «حقوقك بالمديني»، تدعو جمعية شمل الى اعتصام اليوم في ساحة الشهداء عند الساعة الخامسة والنصف من أجل المطالبة بقانون مدني للأحوال الشخصية، بحضور نساء متزوجات مدنياً. ورأت الجمعية أن اعتصام اليوم سيكون «تحيّة إلى كل امرأة لبنانية متزوجة مدنياً، واجهت بجرأة المجتمع والتقاليد والطائفية والقوانين المنتقصة للحقوق، وحتى الإهانات والإشاعات والعنف». وكانت شمل قد طرحت سابقاً مشروع قانون مدني للأحوال الشخصية عام 2009.

ابو فاعور: لتطبيق معايير سلامة الغذاء في المستشفيات الحكومية

طلب وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور من المستشفيات الحكومية التي تديرها مؤسسات عامة، المشاركة في الدورات التدريبية التي تجريها غرف التجارة والصناعة والزراعة حول «تطبيق سلامة الغذاء وطرق المراقبة»، لما لهذه المشاركة من فائدة في تطبيق هذه المعايير في المستشفيات الحكومية، بغية التعامل مع المشاكل التي تواجه العاملين في مجال الغذاء فيها وتلافي الأخطاء الشائعة، وإيجاد الحلول والوقاية في سلامة الغذاء وتطبيق الجودة والسلامة الغذائية في مطابخ المستشفيات الحكومية.

المياومون يواصلون اعتصامهم

واصل مياومو مؤسسة كهرباء لبنان - العاملون لدى مقدمي الخدمات في شركة (E.P.S) في دائرة وادي الزينة - اقليم الخروب، أمس، اعتصامهم احتجاجاً على قرار الصرف التعسفي في حق 8 من المياومين العاملين في الشركة من منطقة الاقليم.

وأعلن رئيس اتحاد بلديات اقليم الخروب الشمالي محمد بهيج منصور، تضامنه الكلي مع المياومين لافتاً الى أنهم «اصحاب حقوق ولا يمكن التعامل معهم بهذه الطريقة»، ولفت الى «ان المياومين باتوا يزرعون تحت وطأة الاعباء الاقتصادية والمعيشية هم وعائلاتهم، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة»، واكد «ان ليس لديهم اي بديل عن عملهم»، داعياً الشركة «الى العودة عن قرار الصرف»، مشيراً «الى ان الاتحاد يتابع هذا الملف للوصول الى حقوقهم»، فيما طالب ممثل النائب محمد الحجار مدير الادارة والمال في محافظة جبل لبنان الجنوبي في تيار المستقبل وليد سرحال وزير الطاقة والمياه ارتيور نظريان، والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك، «بالوقوف الى جانب المياومين والتراجع عن قرار صرفهم»، ورأى «ان جهة سياسية تتحمل هذا الامر»، لافتاً «الى ان التيار سيجري سلسلة من الاتصالات والمعنيين بالقضية لعودة المياومين الى عملهم».

نقابات

إضراب هيئة التنسيق: تصعيد أم «خذ وطالب»؟

هل الطريقة لا تزال ساكنة امام إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة؟ أي سلسلة ستقر؟ ماهي خطة هيئة التنسيق النيابية للتصدي لمشروع لا يضمن حقوق أصحاب السلسلة؟ الاسئلة نضها تطرح مجدداً عشية إضراب 23 الجاري

فانت الحاج

حتى الآن، لم تعلن هيئة التنسيق خطة تصعيدية موحدة تحدد فيها أدوات المواجهة المقبلة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، ما يعزز شكوك البعض في أن يبقى إضراب 23 الجاري يتيماً لا يتجاوز «رفع العتب». إلا أن الهيئة أكدت، في بيان أصدرته أمس، أنها تنتظر نتائج الجمعيات العمومية ومجالس المندوبين في الثانويات والمدارس والمهنيات والإدارات العامة لتحديد الخطوات المرافقة للإضراب، في مؤتمر صحافي تعقده الثلاثاء المقبل.

في الواقع، لا يتناول النقاش بين مكونات الهيئة أشكال التحرك ضد احتمالات التفريط بحقوق القطاعات الوظيفية، بقدر ما يبحث جدوى التصعيد الطويل وما إذا كان المطلوب استمرار «التشبث» بسقف عال لأرقام السلسلة أو السير بمبدأ «خذ وطالب». في الاجتماع الأخير لهيئة التنسيق، أول من أمس، تمسكت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بمطلب تعيين الأستاذ الثانوي (فئة الثالثة) في الدرجة 25 للحفاظ على الفارق بين الفئتين الثالثة والرابعة. وبينما لاقي المطلب اعتراض المكونات الأخرى التي وضعت في خانة الزيادة على الهيئة التي تطرح الدرجة 21، ينفي رئيس الرابطة عبدي خاطر أن يندرج ذلك في إطار شق هيئة التنسيق، و«كل ما في الأمر أننا نطالب بالحد الأدنى الذي

يحافظ على موقعنا الوظيفي، وهي مجرد صيغة لرفع الغبن، وإذا كان لدى المسؤولين صيغة أخرى فليقدموها لنا». يبدو خاطر مقتنعاً بأن إضراب الخميس المقبل سيكون البداية لتحرك كبير سيرد على الوعود الزائفة. يشير خاطر إلى أن مقاطعة الامتحانات الرسمية لم تعرض بعد على طاولة هيئة التنسيق «لأنه خيار وارد لدينا كثنائين إذا لم نقر حقوقنا». الإضراب ليس رفع عتب بقدر ما هو خطوة لمواصلة تحريك القضية، هذا ما يؤكد مسؤول الدراسات في رابطة التعليم الأساسي الرسمي عدنان برجى. يقول إن هيئة التنسيق تدرس الخطوات «كل يوم بيوم» و«خطتنا ستكون مرتبطة بتوصيات الجمعيات العمومية مع ترقب لما سيؤول إليه اجتماع هيئة مكتب المجلس النيابي ووقائع اجتماعات مجلس الوزراء بخصوص الموازنة». يلتف برجى إلى أنه ليس بين مكونات الهيئة من يطرح التصعيد

الطويل باستثناء الثانويين». أما رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، نعمه محفوض، فيعد بان العام الدراسي لن ينتهي قبل إنهاء ملف السلسلة، و«إذا كنا نفضل عدم اللجوء إلى السلبية، فهذا لا يعني أننا نعارض أي شكل للتصعيد، بما أن الاكتفاء بالتذكير بالقضية لم يعد خياراً ناجحاً، لذا فلا يجبرونا على العودة إلى الشارع وليتحملوا هم المسؤولية». التيار النقابي المستقل برئاسة حنا غريب، يحتمل هيئة التنسيق نفسها المسؤولية في حال إقرار سلسلة. مسخ لا تنبئ أولوية المطلب المتمثل بإعطاء من لم يعط من القطاعات الوظيفية حقها بالـ121% وفق أي صيغة تحفظ الموقع الوظيفي لكل القطاعات ووحدة هيئة التنسيق. بالنسبة إلى التيار لا ينبغي تضيق البوصلة، فالمعركة الأساسية هي في نسبة الزيادة وليس في رقم الدرجة، والمقارنة الثابتة تكون مع من هم في درجة أعلى أي القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية وليس من هم في درجة أدنى. يطالب التيار بموقف موحد لهيئة التنسيق يتجاوز «رفع العتب» إلى إعلان خطة تصعيدية تشمل الاعتصامات المفتوحة أمام مرافق الفساد ومنازل النواب ومسؤولي الكتل السياسية الذين لا يشترعون الحقوق ولا السلسلة. ويشترط التيار تضمين الخطة التركيز على إلغاء البنود التدميرية في باريس 3 التي تضرب كل القطاعات ولا تقل أهمية عن السلسلة.

يتناول النقاش في هيئة التنسيق جدوى التصعيد لا أشكال التحرك

(هيثم الموسوي)



وبالتالي فإن المساعدات المتدفقة لا تمر بمعظمها عبر الحكومة، ما يخلق مساحة كبيرة من الفساد». ويحدد الوزير السابق شربل نحاس 3 سيناريوات طرحت للتعامل مع الأزمة: السيناريو الأول، الذي أثبت فشله، هو ما خرج به المسؤولون عن أن الحسم في سوريا سيكون سريعاً. السيناريو الثاني هو أنه عندما تنتهي الأزمة سيعود اللاجئين الى سوريا، إلا أنه «كلما مر وقت أطول، انخفض عدد الذين يريدون العودة»، وخصوصاً أن سوريا مدمرة والمجتمع السوري سيعيش صدمات قوية. السيناريو الثالث هو ما يتخيله رجال الأعمال عن «موجة إعمار» لسوريا بعد انتهاء الأزمة.

يدفع الى القلق، إذ مع انخفاض عدد الجهات المانحة، ترتفع احتمالات فرض أجندات معينة. تقول دارا في ما يتعلق بتنظيم عمل الجهات الفاعلة إن المفاوضات كان لها الدور الأساسي سابقاً، أما اليوم فينتقل هذا الدور الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدما صُرفت جميع الأموال على الإغاثة من دون الالتفات الى المجتمعات المصيفة. الفوضى التي تعم «قطاع» الـ NGOs لا يمكن أن تستمر، فتوضح دارا أن «تمط التسيسيس لدى هذه الجمعيات يزداد، كما أن أولوياتها ليست فعلاً أولويات المجتمع المحلي إنما أولويات الجهات المانحة، عدا عن أنه ليس هناك سلطة تنظم عملهم،

السلع والخدمات، فانخفضت كلفة الإنتاج وازدادت استثمارات رجال الأعمال السوريين وارتفعت التحويلات المالية. مع امتداد عمر الأزمة، ستخسر الجهات المانحة حماسها للتمويل والمؤشرات توضح ذلك. تؤكد كوثر دارا، نائبة رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية، أن المناشدات التي قدمتها منظمات الأمم المتحدة لم تجد تجاوباً مقبولاً، فتراجع التمويل بشكل كبير كما تراجع عدد الجهات المانحة حيث لم تحصل المنظمات سوى على 3,4 مليارات دولار من أصل 8,4 مليارات دولار. وتلفت دارا الى أن هناك 5 دول تقدم أكثر من 50% من المساعدات وهو ما



البدء باستخراجه. كذلك، يجب علينا أن نعيد تصويب السياسات الاقتصادية المكروسة في لبنان، لأن العجز التجاري بلغ 17 مليار دولار، وقد يرتفع سريعاً إلى 18 ملياراً، وهذا ما يفرض علينا أن نخفف الاعتماد على الاستيراد، وأن نحاول زيادة الإنتاج المحلي لتغذية السوق المحلية ولزيادة التصدير أيضاً». وبرغم أن مداخلة الحاج حسن كانت أجدر بالنقاش، إلا أنها بدت كأنها أفكار من فضاء ثان، إذ علق أحد وزراء 14 آذار على مشهد الاصطفاف السياسي في الجلسة وانفراد حزب الله بتسجيل موقف خارج إطار السجال الذي دار، مزامحاً: «كل شغل الحزب... بر!».»